CRIMINAL JUSTICE REFORM

اصلاح العدالة الجنائية
الأسئلة المتكررة

للمزيد من المعلومات حول اصلاح العدالة الجنائية في نيوجيرسي اذهب للموقع www.njcourts.gov وابحث عن "اصلاح العدالة الجنائية".

السلطة القضائية في نيوجيرسي

ما المقصود بإصلاح المحاكمة السريعة؟

قبل الأول من يناير/كانون ثاني لعام 2017، لم يكن في ولاية نيوجيرسي أي قانون أو قواعد بشأن المحاكمة السريعة ومعنى ذلك أنه في حالات معينة قد تستغرق القضايا سنوات عديدة من لحظة الاعتقال حتى المحاكمة. وينطبق قانون المحاكمة السريعة الجديد على المتهمين الخاضعين للاحتجاز قبل المحاكمة.

يضع الشق الخاص بالمحاكمة السريعة حدودا للفترة الزمنية التي يظل المتهم فيها محتجزًا قبل المحاكمة. وينص القانون الجديد على ثلاثة حدود مميزة بخصوص المحاكمة السريعة:

- من الاعتقال إلى حين توجيه الاتهام: ما لا يزيد عن 90 يومًا قبل إصدار لائحة الاتهام أو رفع الختم عنها.
- من توجيه الاتهام وحتى المحاكمة: ما لا يزيد عن 180 يومًا قبل بدء المحاكمة. ويمكن للقاضي ان يمنح وقتًا اضافيًا بعد قيام المدعي العام بتقديم طلب بذلك.
- حدّ اجمالي من الاحتجاز وحتى المحاكمة: عامين اثنين من صدور أمر الاحتجاز وإلى حين البدء في المحاكمة باستثناء فقط التأخيرات التي تسبب فيها المتهم.

يحتوي القانون على تمديدات زمنية لتقديم الطلبات السابقة للمحاكمة وجلسات الاستماع المتعلقة بالأهلية والمفاوضات الخاصة بالإقرار بالذنب وموافقة الأطراف وغيرها من الأوقات التي يمكن استثناؤها.

قمكحملا سييئر رنبار تراويتس

"لقد عكس إصلاح العدالة الجنائية مجموعة من المبادئ المتفق عليها من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصالح، حيث استبدل النهج الجديد إلى حد كبير الكفالة النقدية بنظام إفراج سابق للمحاكمة قائم على المخاطر. كما ونص قانون اصلاح العدالة الجنائية على احتجاز الأفراد الذين يشكلون خطرًا كبيرًا على المجتمع أو خطرًا وشيكًا بالفرار. وكان الهدف من هذه الإصلاحات وغيرها مواجهة أوجه عدم الإنصاف في النظام السابق والمساعدة في حماية السلامة العامة – وتبقى هذه المخاوف في صميم اصلاح العدالة الجنائية اليوم ".

ستيوارت رابنر
رئيس المحكمة

غلين غرانت
المدير الإداري للمحاكم

ابريل/نيسان 2023 - CN 12058-ARABIC

ما المقصود بإصلاح العدالة الجنائية؟

يمثل اصلاح العدالة الجنائية تغييرًا جوهريا في كيفية التعامل مع المتهمين وقضاياهم في محاكم نيوجيرسي. ففي 1 يناير/كانون ثاني لعام 2017، انتقلت الولاية من نظام يعتمد بالأساس على تحديد كفالة مالية كشرط للإفراج إلى نظام قائم على المخاطر وهو نظام أكثر موضوعية ويعزز السلامة العامة وأكثر انصافًا للمتهمين وذلك لأن لا علاقة له بقدرتهم المالية على دفع الكفالة المالية. كما ويحدد القانون مواعيد قصوى للوقت المناسب لتقديم لوائح الاتهام والفصل في التهم الجنائية للمتهمين المتواجدين في السجون.

ما هي الدوافع التي أدت إلى إصلاح العدالة الجنائية وكيف حدث ذلك؟

كان التحول في نظام العدالة الجنائية لدينا حصيلة جهد مشترك لسلطات الحكومة الثلاث. وقد نشأ عن عمل اللجنة المشتركة للعدالة الجنائية، وهي لجنة خاصة تابعة للمحكمة العليا أنشأها رئيس المحكمة العليا ستيوارت رابنر لفحص الأمور المتعلقة بإصلاح نظام الكفالة والمحاكمات السريعة (دون تقاعس في الاجراءات). وضمت اللجنة النائب العام والمحامي العام وقضاة ومدعين عامين من المقاطعات ومحاميي دفاع ومسؤولين اداريين من المحاكم وممثلين عن الهيئة التشريعية وممثلًا عن الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. ولقد قامت اللجنة بتطوير وإصدار سلسلة من التوصيات التي تم دمجها في تشريع تاريخي. وقد وافق الناخبون في نوفمبر/تشرين ثاني لعام 2014 على تعديل دستوري دخل حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون ثاني لعام 2017.

إن نظام العدالة الجنائية متجذر في مبدأين: الأول أن المتهم بأي جريمة بريء حتى تثبت إدانته والثاني أن للمتهم حق دستوري في محاكمة سريعة.

وفقًا للنظام السابق الذي قام القضاة بموجبه بتحديد مبلغ مالي للكفالة، كان المتهمون الفقراء الذين لم يشكلوا خطرًا كبيرًا وكان خطر فرارهم ضئيلا يُحتجزون في بعض الأحيان في سجن المقاطعة لعدم تمكنهم من دفع الكفالة حتى ولو كان المبلغ متواضع.

ووفقًا للنظام السابق، كان بإمكان المتهمين من الأثرياء دفع كفالة والخروج من السجن حتى ولو كانوا يشكلون خطرًا وشيكًا بالفرار أو خطرًا كبيرا على المجتمع.

وبموجب إصلاح العدالة الجنائية، يقوم القضاة بتقييم المخاطر التي يشكلها كل متهم وبالتالي يفرضون شروط إفراج باستخدام أداة موضوعية لتقييم المخاطر تم اختبارها والتحقق منها باستخدام بيانات من آلاف القضايا الفعلية في نيوجيرسي. ويأخذ القضاة في عين الاعتبار عوامل مثل عمر المتهم وقت الاعتقال وأي تهم معلقة ضده وأي إدانات سابقة وإذا كان أي منها انطوى على العنف، وكذلك أي إخفاقات سابقة في المثول أمام المحكمة، وأي عقوبات سابقة بالسجن.

وباستخدام هذه المعلومات، يتم تصنيف كل متهم كشخص ذي مخاطر منخفضة أو متوسطة أو عالية وقد يكون بالإمكان الإفراج عنه بشروط معينة دون الحاجة إلى دفع كفالة مالية. أما الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص خطرين فيتم احتجازهم رهن المحاكمة دون إمكانية الافراج بكفالة.

تصدر المحكمة قرارًا فيما يتعلق بالإفراج قبل المحاكمة في أول ظهور مركزي للمتهم أمام المحكمة والذي يحدث في غضون 48 ساعة من اعتقال المتهم واحتجازه في سجن المقاطعة إلا اذا طلب المدعي العام احتجازه. إذا لم يتم تقديم طلب كهذا، يتوجب على المحكمة اتخاذ قرار بشأن الإفراج في غضون 48 ساعة. أما إذا تم تقديم طلب الاحتجاز، فعلى القاضي عندها اتخاذ قرار بشأن الإفراج عن المتهم أو احتجازه رهن المحاكمة في جلسة استماع خاصة بالاحتجاز.

كيف تتم مراقبة الأشخاص الذين تم الافراج عنهم قبل المحاكمة؟

يوجد برنامج للخدمات السابقة للمحاكمة مكوّن من العديد من ضباط الخدمات السابقة للمحاكمة على مستوى الولاية وهو المسؤول عن مراقبة المتهمين الذين تم الافراج عنهم رهن المحاكمة. وهذا النظام شبيه بالنظام الفدرالي والنظام المتبع في عدد من الولايات القضائية الأخرى. وبالنسبة للمتهمين الذين يشكلون خطرًا منخفضًا، قد يتمثل ذلك فيما هو ليس أكثر من مجرد مكالمة هاتفية أو رسالة نصية لتذكيرهم بالمثول أمام المحكمة.

ومع ارتفاع درجة الخطورة، يتم تعزيز طبيعة المراقبة. ويضمن الضباط بأن المتهمين قد تم إخطارهم بوجوب المثول أمام المحكمة مستقبلا وتنبيه المحكمة بأي انتهاكات لشروط الإفراج، وفي بعض الحالات يشرعون في إجراء عملية إبطال الإفراج.